موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912-1914)

– عمالة وهران نموذجا –

– أ/تابتي حياة – جامعة تلمسان –

الملخص :

أولت الحكومة الفرنسية اهتماما خاصا بالجزائر في بداية القرن 20 م ، مقارنة مع بقية المستعمرات ، حول قضية التجنيد و يعود السبب إلى مكانتها وسط مستعمراتها من حيث الموقع الجغرافي من جهة و من حيث المجتمع الجزائري من جهة أخرى .فوجدت نفسها بحيرة على الاستعانة بها في جميع الميادين لا سيما العسكرية لأنّ كل المؤشرات كانت تدل على اندلاع حرب خطيرة تتطلب الاستعداد لها .

و قد اختلفت الآراء قبيل الحرب حول تجنيد الجزائريين في هذه الحرب ، و ذلك بحكم أن السلطة الفرنسية لم تشرك الأطراف المعنية بالأمر سواء مباشر أو غير مباشرة ، فاتخذت بذلك المعارضة الجزائرية للتجنيد العسكري و الإجباري عدة أشكال منها : الشغب في الشوارع و الإختفاء و الهجرة كما أنها بعيدة كل البعد عن الولاء لفرنسا .

1) التجنيد الإجباري للجزائريين :

طرحت السلطة الفرنسية قضية التجنيد العسكري الإجباري كأسلوب جديد لاستغلال الموارد البشرية الجزائرية في 1907 ، كما عينت لجنة لتقصي في إمكانيات تطبيقها على الجزائريين خلال نفس السنة ، حيث صادقت هذه اللجنة على تعديلات تسهل مهمة القيام بها . و لكن بالرغم من ذلك ظل عدد المتوافدين عبى مكاتب التجنيد أو الانخراط قليلا ، هذا ما جعل الشخصيات الفرنسية تفكر في إجراء جديد يمكنها من معرفة العدد الحقيقي الذي سيتوفر لها في كل سنة .

اقترح « **كليمانصو** » (Clemenceau) فكرة إجراء إحصاء لمعرفة الشباب الذين يجب أن يلتحقوا بالخدمة في دفعة 1909م ، ولكي يتم الإحصاء في ظروف حسنة ، تم تشكيل لجنة خاصة تشرف على العملية ؛ كما أسفرت النتائج عن وجود احتياط كبير من الشباب بل و لقد خرجت بوجود فائض يفوق حاجتها العسكرية ، ما حتم عليها إعادة التعيين من قبل الجماعات المحلية . (**1**)

و قد أصدرت حكومة « **مونيس** » (Mounis) مرسوما في 28 فبراير 1911 ، ينص على البدء في تسجيل الجزائريين البالغين 18 سنة في قوائم خاصة بقصد التمهيد لصدور المرسوم الخاص بفرض التجنيد العسكري على الجزائريين . وقد تحمس « **ميسيمي** » (Messimy) لهذه الفكرة بعد أن أصبح وزيرا للحربية في 27 جوان 1911 (**2**) ، حيث أرغمته الظروف الدولية إلى تكثيف التجنيد متجاهلا بذلك كل الإجراءات الدفاعية و لكنه أرغم بعدها على إيقاف العملية (**3**) .

يتضح أن قضية فرض التجنيد العسكري الإجباري على الجزائريين قد تواصلت منذ القرن 19م و إلى غاية القرن 20م . و هكذا لم تمنع هجرة تلمسان و لا التغييرات التي طرأت على الحكومة الفرنسية من أن يصدر قرار التجنيد الإجباري للجزائريين في فبراير 1912 .

عرفت الفترة الممتدة ما بين 1912 و1914م مجموعة من القرارات تتعلق كلها بطرق تجنيد الأهالي . ففي 31 جانفي 1912 صدر المرسوم الأول و الذي ينص على إستخدام أسلوب التجنيد بالتطوع إستخداما مكثفا ، و قد جاء هذا المرسوم لتشجيع الشباب الجزائري على العمل في الجيش الفرنسي لمدة 3 سنوات يمكن تجديدها بشكل دائم . ولقاء ذلك يتقاضى الجندي الجزائري مكافأة مالية قدرها 250 فرنك قابلة للزيادة .(**4**)

صدر المرسوم الثاني في 3 فبراير 1912 و يقضي بضرورة تجنيد الشباب الجزائري في الجيش الفرنسي ، و قد أوكلت إلى وزير الحربية مهمة تحديد عدد المجندين و تقسيمهم إلى حصص و أقسام متساوية مع تحديد مدة الخدمة بثلاث سنوات مقابل مكافأة قدرها 250 فرنك ، و يسمح بتطبيق قانون الإعفاء الذي يحدد بالقرعة .

يتبين من خلال قراءة نص المرسوم ، أنه لم يعط أهمية كبيرة لأسلوب التجنيد الإجباري ، و إنما إعتبره أسلوبا تانويا مكملا للتجنيد عن طريق التطوع . كما تحث مقدمة نص المرسوم على هذه الفكرة : (يشكل التجنيد الإجباري أسلوبا مكملا لا يمكن تعميمه إذ أنه سوف لا يطبق إلا على نسبة قليلة من الدفعات السنوية ، المتكونة من الشباب القابلين للتجنيد) . (5)

كانت السلطة الفرنسية تفرض على الجزائريين أن يقضي في الجندية 3 سنوات و يبقى بعد إنتهاء خدمته تابعا لفرق الإحتياط ، كما أنه يحرم مما يتلقاه الفرنسي من رتب و ألقاب و لا يتقاضى ما يتقاضاه من أجور . في حين نجد أن الفرنسي كان لا يقضي في الجندية سوى عامان فقط مع إحتفاظه بكل الإمتيازات السابقة الذكر . (6)

إن اللجنات المختصة بالتجنيد عندما بدأت عملها في شهر ماي 1912م وجدت فراغا كبيرا من حيث عدد الشباب الجزائري الحاضر . و تقريبا لم يتقدم أحد لتسجيل نفسه ، فإضطرت السلطة الفرنسية لإستخدام القوة و العنف بإستدعاء الجماهير لجلبهم بالقوة إلى المكاتب لتسجيل أسمائهم (7) . و على سبيل المثال في منطقة ندرومة لم يتقدم أحد من الشباب لتسجيل نفسه من أجل التجنيد فإستخدمت أفارقة من أجل مطاردتهم و جلبهم للتجنيد بالقوة . (8)

دفع بعض الجزائريين بإعتراف من الفرنسيين أنفسهم ضرائب تقيلة بما في ذلك الذهب ، و ذلك لكي يحموا أبناءهم من شر التجنيد ، كما أن بعضهم وجد في الحرب خلاصا من حالتهم الإقتصادية المزرية . (9)

أصدرت السلطة الفرنسية قرارا في 19 سبتمبر 1912 يحتوي على بعض الإجراءات التي تهدف إلى تهدئة الجزائريين المتأثرين بقانون التجنيد . و قد وعدت هذه الإجراءات المجندين الجزائريين بمعاملة أفضل في المستقبل . و هكذا نص هذا القرار على أن أولئك المجندين بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية لن يخضعوا لقانون الأهالي ، و إذا إرتكبوا جرائم فسوف يحاكمون أمام القانون العام بدل المحاكم الرادعة ، كما يمكنهم أن يشاركوا في إنتخابات المجالس البلدية ، إضافة لتحصلهم على فرصة الوظيفة . (10)

عانى الجزائريون من جراء قضية البديل و هي حالة أثارت إنزعاجا وسط المجتمع و تخوفا كبيرا ، و ذلك لمعرفتهم الأكيدة أن أولادهم لا محالة سيأخذون إلى الجبهة للمحاربة بجانب فرنسا و قد يهلكون هناك و لن يتمكنوا من العودة أبدا ، فقليل من الجزائريين المحظوظين كانوا يدفعون للفقراء مبلغا من المال من أجل التجنيد في الجيش الفرنسي بدلا عنهم ، على عكس الجزائريين الفقراء الذين لم يملكوا خيارا سوى التجنيد أو الفرار بعيدا . (11)

كما نجد أن الأمهات و الأخوات لم يترددن أبدا في بيع مجوهراتهن و قطع من أراضيهن و ذلك من أجل تحرير أبنائهم و إخوانهم من الذهاب إلى الثكنات العسكرية و الهلاك أثناء القتال في المعارك بجانب فرنسا (12) . يتضح جليا , أن نية فرنسا في جلب أكبر عدد ممكن من الشباب الجزائري , جعلها تتبع كل الأساليب الممكنة سواء بالإغراء أو بالعنف لدرجة أنها طبقت مبدأ البديل الذي يعوضها ما فقدته في الجيش على الدوام دون توقف .

شهد شهر فيفري 1912 صدور عدة قرارات و مراسيم أخرى تخص تجنيد الجزائريين , مع تنظيم عدة ميادين مثل : وزارة الحربية , وزارة الأشغال العمومية وزارة التعليم العمومي , وزارة الداخلية و غيرها , و ذلك من حيث تحديد المراتب العسكرية أو الإدارية للفرنسيين , كما تميز كذلك بانعقاد عدة جلسات سواء البلدية أو العمالية , و قد ورد في إحدى هذه الجلسات أن "أوقان إثيان" (Euguène Etienne) قد أبدى برأيه في المجلس العمالي بخصوص تدعيم الجيش الفرنسي بالجزائريين . و المعروف أنه لطالما ساند الآراء الفرنسية على حساب مصلحة الجزائريين.(**13**)

في هذا الإطار , قد تم تجديد قانون الأهالي , فبالرغم من أنه قد جرى العمل في هذا القانون منذ السبعينات من القرن الماضي , غير أنه قد أحدث إنقساما بين الفرنسيين حيث تم تجديده في 1912 .

ففي هذا التاريخ وضعت الحكومة الفرنسية أمام المجلس الوطني الفرنسي ما ينص على مد قانون الأهالي سبع سنوات أخرى (**14**).

تواصلت عملية التجنيد و إغراء الجزائريين بالمبالغ المالية ، لكن الحد الأدنى للنفقة يصل من 144 إلى 360 فرنكا ، و ذلك بدون منح خاصة . كما كان سن التجنيد 18 سنة أي في عمر لم يكن فيه الجندي قد تكزن جسميا ، رفع هذا الحد بعدها إلى 19 سنة بموجب مرسوم 28 نوفمبر 1913م . كما أن مسألة البديل ظل معتمدا عليها حيث كانت عائلات كل مسجل يدفعون 10 دورو للشخص البديل عن أبنائهم في التجنيد . (**15**)

أصدرت في 03 أوت 1914 مرسوما آخر يقضي بإمكانية قبول المتطوعين الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال فترة الحروب . و في نفس السنة أصدرت مرسوم يقضي بزيادة مبلغ التعويضات . (**16**) و صار التجنيد الإجباري مع حلول شهر أكتوبر من

سنة 1914 يمس الشباب المجندين البالغين من العمر على الأقل 19 سنة و 8 أشهر إلى 20 سنة 8 أشهر ،وقد هزت هذه العملية المجتمع الجزائري . (17)

إن السلطة الفرنسية قد منحت هذه الإمتيازات نظرا لحاجتها الماسة للجزائريين ، مما يدل على ضعفها العسكري خاصة و أنها كانت على مشارف بداية خوض الحرب العالمية الأولى .

1) موقف الجزائريين:

اتخذت المعارضة الجزائرية التجنيد العسكري الإجباري عدة أشكال منها : الشغب في الشوارع ، و الاختفاء و الهجرة ، و كلها كانت موجهة بحملة عنيفة قامت بها الصحافة الوطنية ، كما أنها بعيدة كل البعد عن الولاء لفرنسا. فلم يستسلم الجزائريون أمام قانون التجنيد بل قاوموه بكل الوسائل ، حيث عرفت الشوارع في تلك الفترة شغبا كبيرا ، إضافة لدور الصحافة من خلال توزيع منشورات في المقاهي و الأسواق داعية للمعارضة و متهمة فرنسا باختراق اتفاق 1830 . (18)

شهدت أهم مدن العملات الثلاث مظاهرات تلقائية و جماعية في الشوارع ، و لكنها سلمية ، لمعارضة التجنيد الإجباري ، و من بين هده المدن تلمسان ، حيث تظاهر بها سنة 1908 م حوالي 10 آلاف نسمة (19) . و بما أن الجزائريين واصلوا معارضة قانون التجنيد منذ أن كان مشروعا و قبل أن يصبح قانونا رسميا ، تزايدت الاعتداءات بينهم و بين الفرنسيين خصوصا مابين 1911-1912م ، حيث أن اغتيال شخص فرنسي مهم يدعى " قارسيا خوان" (Garcia Juan) من طرف جزائري و ذلك ببلدية بوتليليس في أفريل 1911 ، و نفس الشيء قام به جزائري آخر في باريغو حيث اعتدى على " قروس لويس " (Gros Louis) مما أدى لجرحه جرحا بليغا.

أتبعت السلطات الفرنسية للسيطرة على الوضع إدانة الجزائريين سواء بالغرامات المالية أو بالسجن و لم تأخذ بعين الاعتبار الظروف التي يعيشونها ، خصوصا أن عمالة وهران عرفت وضعا صحيا صعبا ، فمثلا شهدت منطقة مغنية عدة أمراض خطيرة سنة 1911 منها وباء الحمى الصفراء ، و الذي قضى على العديد من الجزائريين .(**20**)

وافق المجلس الوطني الفرنسي في 3 فيفري 1912م على قانون التجنيد الإجباري ، فاضطربت لذلك الجزائر كلها ، و تحولت المظاهرات السلمية إلى مشدات عنيفة ، فانتشر العنف في الجزائر بما في ذلك من الاغتيال و الإصطدامات مع الشرطة. كثيرا ما اضطر الفرنسيون إلى إرسال النجدة كاحتياط ضد إمكانية حدوث أي تمرد .(**21**). و من بين العمالات الثلاث تميزت عمالة وهران بسلسلة من الأعمال العنيفة تعبيرا عن موقفها الرافض للتجنيد.

بدأ الشباب الجزائري من باتنة و ندرومة ، و غيرهما من المناطق يختفي في الجبال ، محاولا الفرار من التجنيد في الجيش الفرنسي ، و ذلك منذ صدور قانون التجنيد الإجباري، و بالأخص في منطقة ندرومة فقد اظهر السكان في 7 دواوير رفضهم الشديد و النهائي للتجنيد و أنهم غير مستعدين للتضحية بأبنائهم تحت أي ظرف من الظروف . و على الرغم من ذلك استمت السلطة الفرنسية في خطتها بالنسبة للتجنيد الذي كان قد أصبح ضرورة بقدوم الحرب ، كما أنها قامت بإرسال فرقتين عسكريتين و بعض المدافع إلى عمالة وهران لمنع أي تمرد . (**22**)

لقد كتب احد الجزائريين رسالة إلى الحاكم العام ذات يوم و هو يعبر بها عن الشعور الحقيقي لأغلبية الجزائريين ، حيث قال : (إننا نفضل أن نحرق نحن و أطفالنا على أن نصير فرنسيين) .(**23**)

أحدث الإحصاء المتعلق بالتجنيد الإجباري سنة 1908 اضطرابا في الأوساط الجزائرية ، حيث تدفقت طلبات جواز السفر في تلمسان ، و من مستغانم بلغت 321 طلب ، سبقها نزوح 140 مهاجر يصحبهم مقدمان من الزاوية الدرقاوية ، كان من بينهم 75 مريدا و

3 عائلات من أغنى السكان التلمسانيين. كما شهد القطاع الوهراني ما بين سنتي 1910 و 1912 هجرات عديدة نحو سوريا من معسكر(32 مهاجر) ، و من مستغانم(مهاجر واحد) ، و سيدي بلعباس (4 مهاجرين) .

و مما يلفت الانتباه هنا أنه مع نهاية 1910 ستسجل السلطة الفرنسية هجرة مفاجئة لأحد أعوان إدارتها المدعو " القايد لخضر " من دوار واد الشولي ببلدية سبدو مرفوقا بـ 27 فردا من عائلته ، تمكن من الوصول إلى سوريا مرورا بمدينة مليلية و تطوان و طنجة المغربية ، ما يدل على أنه حتى أعوانها سئموا من تسلطها و ظلمها مما دفعهم إلى الهجرة .(**24**)

شهدت مدينة تلمسان سنة 1911م هجرة جماعية خطيرة نحو المغرب الأقصى و الشام . تعبيرا عن رفضهم للتجنيد الإجباري و معاناتهم ، حيث ابتدأت سرا في الشهور الأولى من نفس السنة ، إلا أنها أخذت طابعا خطيرا خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر و النصف الأول من شهر أكتوبر ، حيث غادر المدينة ما يقرب عن 1200 نسمة (**25**) و ذلك حسب التحقيق الجدي لصحيفة « L'Echo d'Oran» بقلم أوجين قروس « Grosse Eugène »(**26**)

انتشرت عدوى الهجرة إلى العمالة ، فغادرت عائلات من ندرومة و عائلات من سبدو و عائلات من الرمشي البلاد نحو المغرب الأقصى و كادت أن تمس عددا هاما من السكان لولا تدخل السلطة الفرنسية في سبتمبر 1911 ، حيث أصدر الحاكم العام بالجزائر إلى السلطات المدنية و العسكرية أمرا يمنع كل شخص من مغادرة البلاد و مراقبة الحدود ليلا نهارا .(**27**) و قد فضل بعض الجزائريين الهجرة إلى فرنسا و هذا ما أثار قلق السلطة الفرنسية ، كون أنّ المهاجرين يفترقون إلى أوراق الثبوتية ، ممّا يصعب عليها مراقبتهم ، لهذا رأت ضرورة التحكم و مراقبة الهجرة بشكل يخدم مصالح فرنسا .

انتشرت ظاهرة الهجرة بين الفئات الاجتماعية المتضررة من الحكم الفرنسي ، أبرزها الأرستقراطية التقليدية التي رفضت النظام الإستعماري لأنه أدخل إلى البلاد نمطا من الحياة يتناف و مصالحها الإقتصادية و السياسية .(**28**)كما استحوذت مدينة وهران على تجارة الجنوب و الصحراء بعد مدّ خط السكة الحديدية إلى مدينة بشار جنوبا و وجدة غربا . وأمام هذه الوضعية تدهور النشاط الإقتصادي للمدينة و إنهارت و ضعية العائلات التلمسانية . إضافة لذلك ، تدهورت الصناعات التقليدية و ذلك جراء المنافسة التي تفرضها المصانع الفرنسية ما أدى بالتالي لإفلاس عدد هام من الحرفيين و التجار ..... و يتضح من ذلك أن الهجرة كانت لها أبعاد إجتماعية و إقتصادية واضحة ، إذا مسّت الفئات المتضررة من النظام الإستعماري .(**29**)

تواصلت معاناة الجزائريين جراء دفع الضرائب الدينية ، مثل : الزكاة العشور و ضريبة السخرة ، كالحراسة الليلية بدون أجرة .كما فقد الجزائريون أراضيهم بسبب الإستعمار و تحولوا إلى عمال فلاحين .(**30**)

رافق الإنحطاط الإقتصادي ، حرمان سياسي و ديني نتيجة تشديد المراقبة على المؤسسات الدينية ، مع مصادرة الأوقاف ، و غدارة الشؤون الدينية من طرف فرنسا . خصوصا بعد ما استمرت السلطة الفرنسية في التسلط على كل الأديان في الجزائر على سنة 1907 . و في هذا التاريخ أعلنت فصل الدين عن الدولة . لكنها لم في حين سحبت سلطتها عن المسيحية و اليهودية ، إحتفظت بها بشكل فعال بخصوص الإسلام . و مع الحديث عن التجنيد و التجنيس ، تخوّف الجزائريون من ذلك فذهبوا ينشدون ملجأ لهم بالخارج . و جاء ذلك بعد دعاية بعض الجرائد مثل " المؤيد " إلى الهجرة على أرض الحريات و الوعود .(**31**)

كان التجنيد الإجباري من الأسباب الرئيسية التي شجعت على هذه الهجرة الجماعية . فكل الطبقات الجزائرية عارضت على هذا القانون خصوصا

الأرستقراطية التقليدية بعدما صار صدوره واضحا لا محال ، فباع هؤلاء أملاكهم ، و أخذوا نساءهم و أطفالهم ، ثمّ غادروا وطنهم و الدموع في عيونهم و الذكريات في رؤوسهم . كما أنّهم تمكنوا من إقناع عدد كبير من الجزائريين بالهجرة نحو الخارج (32)

أثرت الهجرة التلمسانية عل السلطة الفرنسية و الكولون معا ، لأنّها سببت أضرار حقيقية للإستيطان ، فمنعت الهجرة و وقعت إعتقالات كثيرة . كما أنّ الهجرة لم تقتصر على الأفراد المطلوبين للتجنيد بل هاجرت أسر لا ولد لها مهدد بالخدمة العسكرية . و ذلك جراء تذمرهم من تعسفات السلطة الفرنسية و قانون الأهالي و النظام الغابي و غير ذلك . (33)

و من خلال ذلك يتضح أنّ الرؤية الإستعمارية لأسباب الهجرة مختلفة تماما عن الرؤية الوطنية لها ، حيث يرى الكتّب الفرنسيون بانّ الهجرة تعود لأسباب إقتصادية أكثر منها سياسية ، غير أنّ الجزائريين يؤكدون بأنّ السبب الرئيسي هو التجنيد فتفاعلت معه باقي الظروف ، مما نتج عنه الهجرة الجماعية التلمسانية .

إختلفت الدراسات التاريخية و الرسمية الحكومية حول عدد العائلات و الأفراد الجزائريين الذين هاجروا سواء إلى المغرب (20000 جزائري) أو تونس و للمشرق العربي (حوالي 5330 ما بين 1898 و 1912) .إذ أنّ هجرة 1911 التلمسانية " مثلت الهلع الحقيقي ، الذي أوشك أن يكون وباءا أخلاقيا " (34) . و بذلك شكل الهجرة ، شكل من أشكال المقاومة ضدّ قوانين السلطة الفرنسية الإستبدادية ، و كن رغم ذلك تمتع المهاجرون الجزائريون في الشرق بسمعة عظيمة ، كما أعفوا من الخدمة الوطنية العسكرية و ادخلوا إل كلّ المؤسسات العثمانية . بما في ذلك الجيش ، و الإدارة و المدارس .و مع ذلك ظلوا دائما على إتصال مستمر بوطنهم ما ساهم في تعزيز الروح الوطنية لديهم .

أنذرت جريدة الحق الوهراني تلك الظروف قائلة : (إنّنا نتحسس وقوع حوادث خطية ، و أنّ تغيرات قد تحصل ... فماذا حقق لصالح الأهالي هذه السنة ولا شيء ، و ما هو التحسن الذي ادخل بالنسبة لوضعهم السياسي و الإقتصادي لا شيء) (**35**) و نظرا لأهمية الحدث و خطورته في آن واحد ،فقد أثير جدل في البرلمان الفرنسي سنة 1912 ، و خلال سنة 1913 ، وبداية 1914. (**36**)

أمّا الجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا ما بين 1900-1914 حوالي 10 آلاف مهاجر ، و حوالي نصف العدد هاجر ما بين عامي 1912-1914. (**37**) إذ أنّهم ظلوا يهاجرون نظرا لعدم تغيرّ الوضع في الجزائر للأحسن بل بالعكس تواصل التعسّف و الظلم الإستعماري .

يتبين لنا من خلال ما سبق عرضه ، أنّ كل من حركة الهجرة و الإحتجاج قد تواصلت لغاية إندلاع الحرب العالمية الأولى ، مما يدل على رفض الجزائريين لفكرة التجنيد الإجباري و الظروف الصعبة التي يعيشونها في ظل السلطة الفرنسية ، ما جعلهم يواصلون مقاومتهم بشتّى الطرق آملين في إنقاذ أبنائهم من حرب لا تخصهم بشيء، و لكن رغم ذلك لم يتم إلغاء قانون التجنيد , وهكذا يظهر من موقف الجزائريين عدم الولاء لفرنسا.

الهوامش:

* تنبيه لبعض المختصرات الواردة في النص:

- (A.R.C.H.Com) Archives Communales
- D.A.W.O: direction des archives de la wilaya d'Oran
- (B.R.E.A) Bulletin de la Réunion d'Etudes Algériennes

هوامش النص :

(1)D.A.W.O , Série I 4473 ,Politique indigène enquête générale .

(2) ذكر مينيي أن « ميسيمي» صار وزيرا للحربية في مارس 1911 .

(3) B.R.E.A , Mai , Juin 1912 , séance 24 Mai 1912 , n° 5-6 , p 155.

(4) J.O.R.F , 07 Février 1912 .

(5) J.O.R.F , 07 Février 1912

(6) Réveil de Mascara , 24 Janvier 1914 .

(7) ARCH : Com de Béni-saf , Boite n° 1 , Mobilisation .

(8) D.A.W.O , Série I 4471 , Fiches signalétiques (élus) : Exposé de la situation politique des indigènes en Oranie .

(9) Le Petit Tlemcenien , 20 Août 1912 .

(10) Démontes (Victor) , « La conscription des indigènes » , in (AF . Bull) , Octobre 1912 , n° 10 , p 410 .

(11) ARCH . Com d'Ain Témouchent , Boite n° 71 , Affaire indigène .

(12) Mélia (Jean) , « L'Algérie et la guerre (1914–1918) , Paris , Libraire Plan , 1918 , p 268 .

(13) - J. O. R . F , 3 février 1912

(14) Le Républicain sud oranais , 23 Avril 1913 .

(15) ARCH : Com d'Ain Témouchent , Boite n° 71 , Affaire indigène .

(16) ARCH : Com d'El Malah , Boite n° 20 , service militaire , 1914 .

(17) Agéron (ch . R) , Les Algériens musulmans et la France (1871 – 1919) , 1er ed , Paris , P.U.F , 1968 , T1 , p 1077 .

(18) Demontes(V), « L'Algérie », in (Af.Bull), Janvier 1908, n°1, P22.

(19) Afrique Française (bull) , « L'Algérie », Janvier 1908, n°10, P342

(20) DAWO, Série I , 4471, Fiches signalétiques (élus) : Exposé de la situation politique des indigènes en oranie

(21) Debon, Lieutenant colonel, « Troupes indigènes et révoltés de Fez », in R.P (15 septembre 1912), P296

(22) DAWO, Série I , 4471, Fiches signalétiques (élus) : Exposé de la situation politique des indigènes en oranie.

(23) بوحوش(عمار) ، التاريخ السياسي للجزائرمن البداية ولغاية1962، ط1،بيروت.دار الغرب الاسلامي1997 ، ص ص 201-200

(24) مهديد (ابراهيم) ، " مقاومة الجزائريين بالهجرة الى الديار الإسلامية – عمالة وهران نموذجا – ، مجلة عصور المسة 3 ، العدد 4 ، 5 ديسمبر 2003 – جوان 2004 م / 1424 -1425 هـ ص ص 140-142

(25) يذكر أجرون في كتابه " الجزائريون المسلمون و فرنسا" أنه من بين 25 ألف نسمة غادر 1200 شخص مدينة تلمسان نحو المغرب الخارجي . و هذا يؤكده أوجين قروس و كذالك صاري و قداش في كتابهما الجزائر في التاريخ (1900-1954)

(26) L'Echo d'Oran, 14/10/1911

(27) Marchand (H), « l'Exode des musulmans Algériens », in Q.D.C, 16 Janvier 1912 n°33, P86

(28)الأرستقراطية : هي نظام سياسي تمارس السلطة فيه طبقة إجتماعية أقل عدد من طبقات المحكومين و تنسب لنفسها التفوّق الوراثي ، كما أنها تتمتع بالتفوّق في مجالات الحياة الإجتماعية.

(29) Marchand (H) « l'exode des musulmans Algériens, in Q.D.C, 16 janvier 1912, n° 33, p 88

(**30**) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) ، ج 2 ، بيروت ، دار الآداب ، 1969 ، ص ص 143-142

(**31**) نفس المرجع ، ص 143

(32) Le petit Oranais , 7 Juin 1913

(**33**) الجيلالي (صاري) ، قداش (محفوظ) ، المقاومة السياسية 1900-1954 م . الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري ، ترجمة : عبد القادر بن حراث ، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1987 ، ص 51

(34) Démontes (V) , « l'Algérie » , in (A F.Bull) , , janvier 1912 , n° 1 , p 38.

(**35**) الحق الوهراني ، 29 جوان -06 جويلية 1912

(36) le Républicain sud oranais , 13 septembre 1914.

(37) سعد الله (أ) ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) ص 151